محاولة لتفسير النسق الحزبي بالجزائر والمغرب: مقاربة سوسيوتاريخية

خالد توازي

أستاذ مساعد (أ) بقسم العلوم السياسية

جامعة محمد بوضياف – المسيلة

ملخص:

يقوم النسق الحزبي على مجموعة من المتغيرات التي تحدد شكله، طبيعته وتطوره. تنحصر هذه المتغيرات في الطبيعة الاجتماعية–السياسية للسلطة ،و في البنية الدستورية للدولة، كما يتحدد بالصراعات على السلطة و محاولات طمس المعارضة أو التحكم فيها ،لا يخرج النسق الحزبي في المغرب و الجزائر عن هذه المحددات، لأنه يجر ورائه ماضي سلطوي مليء بالصراعات ، ويجر ورائه تجربة النضال السياسي من أجل الاستقلال ، هذا الأمر حدد بشكل من الأشكال مستقبل النسق الحزبي في البلدين أي أحزاب متعددة مع الهيمنة التدريجية لحزبان قويان على الساحة السياسية ، و خلق ذلك معالم لنسق حزبي مستقبلي يفترض تحقيقه بعد الاستقلال، فنجح القائمون على جبهة التحرير ، في ترسيخ نسق حزبي يتوافق مع الهيمنة التاريخية لهذا الحزب، في وقت فشل حزب الاستقلال في فرض نفسه كقوة وحيدة في مغرب الاستقلال من خلال النسق الحزبي ، و كان لهذه الخيارات المتعاكسة نتائج متباينة على الممارسة الحزبية في البلدين ساهمت في عدم بلوغ الأحزاب السياسية الدور الذي يفترض أن تلعبه في الحياة السياسية .

الكلمات الدالة: النظام الحزبي. المسار التاريخي. الجزائر. المغرب.

Résumé :

Le système partisan repose sur plusieurs variables qui déterminent sa forme, sa nature ainsi que son évolution. Ces variables peuvent être rapportées à la nature socio-politique du pouvoir, ainsi qu'à la structure constitutionnelle de l'Etat, ou bien marquées par la lutte pour le pouvoir et les tentatives d'oblitérer l'opposition ou de la contrôler. Que ce soit au Maroc ou en Algérie, le système

partisan n'échappe pas à ces déterminants, car les deux pays trainent derrière eux un passé autoritaire marqué par les luttes de pouvoir, et une expérience partisane forgée à l'époque coloniale laquelle a été déterminante dans la définition du système partisan post- indépendance. Ainsi, le multipartisme apparent de l'ère coloniale se distingue par la domination progressive de deux partis politiques dits nationalistes, augurant par là l'avènement d'un système de partis dominants dans les deux pays, modèle devant prédominer après l'indépendance des deux pays. Or, le processus historique et politique consacre la réussite du FLN comme système de parti hégémonique et l'échec du parti El-Istiqlal à s'imposer comme seule force politique au Maroc. Ces choix ne sont pas sans conséquence sur la vie des partis politiques, ce qui donne des résultats mitigés sur la pratique partisane dans les deux pays et contribue à la crise des partis.

Mots clefs: Système partisan. Le processus historique. Algérie. Maroc.

Summary:

Khaled Touazi

The party system is based on several variables that determine its shape, its nature and its evolution. These variables can be related to the socio-political nature of power, and to the constitutional structure of the state, or marked by the struggle for power and attempts to obliterate the opposition or to control it. Whether in Morocco or Algeria the party system is not immune to these determinants, as the two countries lurking behind an authoritarian past marked by power struggles and partisan experience forged in the colonial era, which has been useful in defining the partial system in post- independence era. Thus, the apparent multi colonial era is characterized by the progressive domination of two so-called nationalist political parties, thereby heralding the advent of a system of ruling parties in both countries, model to prevail after the independence of both country. However, the historical and political process devotes the success of the FLN as a hegemonic party system and the failure of al-Istiqlal party emerges as one political force in Morocco. These choices are not without consequences on the life of political parties, which gives mixed results on partisan practice in both countries and contributes to the party crisis.

Key words:party system. the historical process. Algeria. Morocco.

مقدمة

ترتبطالظاهرة الحزبية بشكلها التعددي بالديمقراطية التمثيلية، فقد إستقت المجتمعات المتقدمة من تجاربها التاريخية ونضالها من أجل الديمقراطية تنظيمات سياسية، إتخذت تدريجيا تسمية الحزب السياسي، وتأخذ كلمة حزب سياسي مفهوم مجموعة منظمة هدفها الوصول إلى السلطة أو التنافس عليها ضمن ما يسمح به القانون[1]، يحيلنا هذا التعريف إلى التفرقة بين الحزب والجماعة التي تلتقي في مفهومها اللغوي بكلمة حزب، رغم أنَّالجماعة قد تستعمل لوصف شبكة قائمة من العلاقات تدل على ارتباط مثل القرابة و القيم والاهداف المشتركة[2]غيرأنها لا تهدف دائما للوصول الى السلطة، وهذا معيار التفرقة بين الاحزاب السياسية والجماعات الاخرى.

إنَّ الحديث عن الديمقراطية التمثيلية كمناخ لظهور الاحزاب المتعددة، لا يعني بالضرورة حصرية المنشأ في هذه البيئة ، لأن الانظمة الشمولية أو التسلطية بدورها تستند على جهاز سياسي يصطلح على تسميته بالحزب الواحد الطلائعي ، وهو محور الحياة السياسية والمجتمعية ،وبهذا يكون الحزب مؤسسة مهمة في عمل النظام السياسي سواء تعلق الامر بـ: تفعيل العملية الديمقراطية، أو السيطرة على الحياة السياسية و المجتمعية فالأدوار التي تقوم بها الاحزاب، ليست سوى أدوار مكملة للنسق السياسي و مساهمة في إستقرار و إستمرار الانظمة السياسية .

انَّ انتقال الظاهرة الحزبية من العالم الغربي إلى العالم الغير غربي تحكمت فيه مجموعة من العوامل أهمها الإستعمار كحلقة خلقت وعي إجتماعي لدى النخب المحلية، كما ساهم منطق التقليد على إستنساخ هيكلة مؤسساتية تبدأ بالدولة، لتشمل مختلف المؤسسات الأخرى التي ترافق عمل النظام السياسي ، أما الشكل الحزبي فقد تكون أَمْلتهُ الظرفية التاريخية ،والتوجهات الشخصية و التكوين السياسي و العسكري لمن حكموا بعد الاستقلال ، فجاءت الخيارات متباينة.

إنَّ التجربتين الجزائرية و المغربية لا تخرجان عن هذا الاطار، فهما وليدتا مسار تاريخي هيمن عليه التيار الوطني الاستقلالي في البلدين، فأخذ الحزب الوطني الاستقلالي في الجزائر السلطة

[1]-Vincent Lemieux,**Systèmes partisans et partis politiques.** Québec : Les Presses de l'Université du Québec, 1985.p 19.

[2]- طوني بينيت ، لورانس غروسبيرغ ، ميغان موريس ، **مفاتيح اصطلاحية جديدة معجم مصطلحات الثقافة والمجتمع** . ترجمة : سعيد الغانمي ، بيروت: المنظمة العربية للترجمة ، 2010. ص 245.

بعد الاستقلال بإسم المشروعية التاريخية–الثورية ، في حين أُرغمت الحركة الوطنية الاستقلالية بالمغرب على تقاسم السلطة مع فواعل أخرى سيما المؤسسة الملكية ، فجاءت التعددية السياسية المدسترة بالمغرب كاستثناء عربي [1] ، و جاء خيار الحزب الواحد بالجزائر كرفض للذات، و رفض للاختلاف، و بهذا يُلاحظ وجود نسقين سياسيين مختلفين ظاهريا، متبنيان لمنظومة حزبية، تشوبها صراعات تحول دون الارتقاء بالمؤسسة الحزبية، و عليه إذا كانت الاحزاب السياسية في المغرب و الجزائر نتاج لحراك مجتمعي سياسي ثقافي و تاريخي إرتبط بالاستعمار، فماهي العوامل التي تحكمت في إختيار النسق الحزبي بالبلدين بعد الاستقلال؟

للإجابة على هذه الاشكالية سننطلق من ثلاثة متغيرات أساسية

- الارث التاريخي لتكوين السلطة بالمنطقة المغاربية والذي يرتبط أساسا بالبنى القبلية والعصبية
- دور الحركة الاستقلالية فيإرساء معالم النضال السياسي الحزبي
- الصراع على السلطة كمحدد لبنية النسق الحزبي في البلدين

تعتبر ظاهرة الاحزاب السياسية ظاهرة دخيلة على المجتمعات المنتمية الى العالم غير الغربي و التي تنعت اعتباطيا بالعالم الثالث ، فصيرورة التطور السياسي الغربي خلقت تدريجيا ما يعرف اليوم بالأحزاب السياسية المرافقة للديمقراطية التمثيلية و قبل الحديث عن نشأة الاحزاب السياسية يجب القول أنَّ كلمة حزب تأخذ أكثر من معنى إذا وضعت في سياق لغوي أو مجتمعي،لكن الصورة المتفق عليها "**انها منظمات ثابتة تعبئ دعامات بهدف المشاركة مباشرة في ممارسة السلطة على المستوى المركزي أو المحلي**"[2] يستخلص من هذا التعريف أنَّ الحزب يمتلك مشروع سياسي،و مشروع مجتمعي من خلال الدور التعبيئي، كما تهدف الاحزاب السياسية الى ممارسة السلطة وحدها أو بالتحالف مع غيرها، وهذا يشبه في الواقع الجماعة أو القبيلة التي تستهدف الاستيلاء على السلطة لكن بواسطة القوة .

[1]-pierre Vermeren,**Histoire du Maroc depuis l'indépendance**. Paris : Edition la découverte,2006. P, 19.

[2]-فيليب برو ، **علم الاجتماع السياسي**، ترجمة : محمد عرب صاصيلا ، بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1998. ص 355

❖ حول نشأة الاحزاب السياسية

تشكل ظاهرة الاحزاب السياسية حلقة من حلقات التطور السياسي الغربي، فهي وليدة تطور سياسي مجتمعي، وسياق تاريخي مقرون مع نشأة الديمقراطية الحديثة والمؤسسات البرلمانية والنظام التمثيلي، وتعتبر إنجلترا القرن الثامن عشر البيئة الاصلية لميلاد الاحزاب السياسية داخل الهيئة البرلمانية وتحت دفع تياران هما "**الويكز**"whigs و "**التوري**"tory ونفس المسار التطوري تقريبا عرفته فرنسا أين لعبت النوادي السياسية المشكلة للجمعية العمومية الفرنسية دورا في بروز الاحزاب بناء على التقارب في الافكار أو على أساس التقارب الجغرافي، وكان لتوسيع حق الاقتراع دورا أيضا في تحريك هذه التنظيمات البسيطة لتصبح النواة الاولى للأحزاب السياسية[1] ، وشكلت اللجان الانتخابية في إنجلترا اللبنة الاولى لتطور الشكل البدائي للأحزاب السياسية ، وحسب**Moesi Ostrogorski**أوستروغورسكي[2]«**إنَّاللجان الانتخابية حشدت ورائها الجماهير دون أنْ تخلق وعيًا سياسيًا عند الناخب للاهتمام بالحياة السياسية ، وهذا ما جعلها آلية في يد بعض النواب لشراء أصوات الناخبين** »، ذلك ان الانتقال من نمط الاقتراع الضيق نحو نمط الاقتراع الموسع، وظهور دوائر انتخابية جديدة، أرغم النواب على تجاوز الوسائل التقليدية لكسب مقاعد برلمانية، و كانت اللجان إبتكار ظرفي ساهم تدريجيا في ظهور الاحزاب السياسية ذات الاصل البرلماني الانتخابي، وهذا هو أصل معظم الاحزاب التقليدية؛ إلى جانب هذا الشكل من الاحزاب عرفت أوروبا القرن التاسع عشر ظهور نوع جديد من الاحزاب السياسية ، إقترن ظهورها بالظروف الاجتماعية، و الحركة العمالية وتعتبر **الرابطة العامة للعمال الالمان** سنة 1863 أول هذه التنظيمات السياسية التي ظهرت خارج قبة الهيئة التشريعية، وتحت دفع التنظيمات العمالية.

وستعرف بداية القرن العشرين إنتشار واسع لهذا الشكل من الاحزاب تحت دفع الحركات النقابية والجمعيات الثقافية او الدينية، و يصطلح على تسمية هذا الشكل بالأحزاب ذات الاصل الخارجي ، كما خلقت**الثورة البلشفية**بدورها شكل جديد من الاحزاب السياسية وهي الاحزاب الشيوعية تحت

[1]- موريس ديفرجي ،**الاحزاب السياسية** ، ترجمة : علي مقلد عبد المحسن سعد ، القاهرة: الهيئة العامة لقصور الثقافة، 2011 . ص ص 8-9.

[2]-Moesi Ostrogorski,**la démocratie et les partis politique**, paris : édition du seuil, 1979. p 52.

دفع الافكار الماركسية اللينينية، ثم ظهرتأيضا الاحزاب الشمولية (النازية) الساعية إلى تحقيق تعبئة جماهرية ومن خصائصهارفض التعددية الديمقراطية .

- **الانساق الحزبية**

ترتبط الانساق الحزبية بطبيعة النظام السياسي فترتسم معالمالنظم الحزبية تماشيا مع البنية الدستورية التي تتخذها الدولة، ويميز الباحثون في ميدان الاحزاب السياسية بين نسقان عامان من النظم الحزبية، نظم حزبية تنافسية مبنية على التداول السلمي على السلطة ظاهريا أو قانونيا على الاقل ويتفرع عنها العديد من الأشكال،ونظم حزبية غير تنافسية تسعى إلى إحتكارالسلطة والحياة السياسية، ولقد طغى هذا الشكل من الاحزاب في بلدان العالم الثالث، وبشكل خاص في المناطق التي كانت تخوض فيها الحركات التحررية معركة الاستقلال ضد الاستعمار ، وتطور هذا الشكل من الاحزاب خلال معركة التحرير تحت غطاء المشروع الثوري ، وإستمر بعد الاستقلال باسم المشروع التنموي ، وينعت بالحزب الطلائعي، وهو مفهوم لينيني يقصد به أنَّ الحزب هو الطليعة المستنيرة للطبقة العاملة[1] ، هذه الاحزاب تعتبر نفسها الممثل الوحيد لتطلعات الامة ، و لا تسمح بعد وصولها الى السلطة بوجود أحزاب منافسة .

- **حول بنية السلطة وانعكاساتها على بنية الاحزاب بالجزائر والمغرب.**

أ. مكونات السلطة في الجزائر والمغرب

تجد السلطة السياسية جذورها في الجزائر والمغرب ضمن المكونات الاساسية للمجتمع المحلي حيث تخبرنا الكتابات التاريخية والدراسات الانثروبولوجية بالدور المحوري الذي لعبته البنى القبلية في تكوين الدولة حيث شكل التحالف القبلي و رابطة الدم والزعيم الكاريزمي،اللبنة الاولى التي تأسست عليها الدولة بالمنطقة المغاربية،وخلق هذا الوضع مأسسة غير مكتملة لأنها لا تستند على قانون ، وهو أمر أدى إلى التفسخ التدريجي للمملكات البربرية الكبرى،وظهور الامارات البربرية المستقلة؛ هذه الاستقلالية تدعمت أكثر بدخول الاسلام الى المنطقة بظهور أنموذج جديد من

[1]-فيليب برو، **المرجع السابق الذكر**. ص 360

الدول تجمع بين البنية القبلية والدعوة الدينية*مع غياب مأسسة مُنظِمَة للسلطة، دائما بسبب النزعة القبلية، ومشكلة التوريث ، خاصة عندما يكون الوريث أقل كاريزما من الشخصية المؤسسة للدولة، وبسبب الحدوديضعها الاسلام على السيادة [1] هذه العوامل أدخلت أنموذج الدولة القبلية الدينية في أزمة، وفتحت المجال لـ مؤسسات اجتماعية* حتى تلعب أدوار شبيهة بتلك المخولة للدولة كالدفاع ،الحمايةوالتحكيم ، وساهمت هذه المؤسسات الدينية (الزوايا) في بناء الدولة بالمغرب و في دعم الحكم العثماني بالجزائر.

لقد واجهت الدولة في الجزائر والمغرب صعوبات حالت دون الارتقاء بمفهوم سيادة الدولة الشرعية بسببالتنافس على السلطة، وكانت الزوايا والامارات المحلية القبلية والدينية والقنصليات التجاريةأهم المنافسين على السلطةالامر الذي أرغم السلطة المركزية على مجابهةالقيادات المحليةوكان هذا الوضع أحد الاسباب التي أدت الى استعمار الجزائر ثم إستعمار المغرب الذي استطاع تأخير الاحتلال بفضل المجهودات التي بذلتهاالدولة العلويةللقضاء منافسيهاباعتمادها على سياسة دجنت من خلالها الزوايا و القبائل باحتوائهم سلميا أو بالقوة،[2]ولعب المخزن*دورا أساسيا في ذلك،لكنه دخل في أزمة مع نهاية القرن التاسع عشر مهدت الطريق أمام الاستعمار .

ب. دور النخبة والنضال السياسي في تأسيس الاحزاب السياسية

لقد أشرنا في الاسطر السابقة أنَّ الاحزاب السياسية في العالم، وليدة مخاض تاريخي سياسي ومجتمعي ينحصر أساسا في شكلين أساسيان أحزاب ذات أصل إنتخابي برلماني وأحزاب ذات

---

*- ولعب مذهب الخوارج دورا محوريا في تدعيم النزعة الاستقلالية لزعماء القبائل البربرية من خلال انتشار فرق الخوارج في المغرب العربي واسهامها في انتشار عدة ثورات ضد الخلافة الاسلامية والولاة الذين كانوا يعينون بالمنطقة المغاربية وساهم ذلك تدريجيا في استقلال المغرب الاوسط والاقصى عن سلطة الخلافة

[1]-عبد الله ابن المليح ،**التاريخ السياسي للمغرب ابان الاستعمار-البنيات السياسية-.** ترجمة: محمد الناجي ،المغرب: افريقيا الشرق ،2014.ص41

*- لعبت الحركة الصوفية دور اساسيا في المنطقة المغاربية فكانت حصنا منيعا ضد الغزوات الاسبانية البرتغالية من خلال دعوتها الى الجهاد ضد المسيحيين

[2]-محمد نجيب بوطالب، **سوسيولوجية القبيلة في المغرب العربي** . بيروت: مركز دراسات الشرق الاوسط،2001 .ص 109

*-إن المخزن لغويا هو المستودع ،وهو مشتق لغويا من فعل خزن بمعنى جمع وقد كان يشار به إلى ما كان يجمع في بيت المال من ضرائب وجبايات من الضرائب الشرعية وغير الشرعية. ويعود الاستعمال الرسمي للكلمة الى ابراهيم بن الاغلب امير افريقيا والمقصود بها صندوق حديدي يوضع فيه المال ليرسل الى الخليفة في بغداد وتشير كلمة مخزن ايضا الى العاملين المكلفين بالحفظ و خزن المال وبحكم السلطة التي يحوزها المال والطريقة القمعية التي يجمع بها فقد اصبح لآل المخزن سلطة خاصة تجدرت في المجتمع ويقصد به ايضا جهاز مركزي يتفرع محليا ليشمل قبائل تابعة له تدين له بالولاء وتمارس السيادة محليا بتفويض منه وتختلف درجة نفوذ هذه القبائل، وتبقى كلمة مخزن جد متداولة في المجتمع المغربي لوصف الدولة او موظفيها

أصل خارجيأي نشأت خارج الهيئة التشريعية ، وهو حال جل الاحزاب التي ظهرت في العالم المعاصر، من هذا المنظور لا تخرج التجربتين الجزائرية والمغربية عن هذا الاطار، فالوضع السياسي الذي رافق تطور الدولتين قاد الى نشأة الظاهرة الحزبية كرد فعل عن الاستعمار فهي وليدة المسار النضالي الذي تبنته النخبة في البلدين من أجل الاستقلال .

قد يتخذ مفهوم النخبة في هذا المقام شكل بعيدعن مجموعالخصائص التي يحملها مصطلح النخبة في الدراسات الاكاديمية،إلا أنه يلتقي معه في بعض الاشياء، و تشكل الفترة التي ندرسها بداية لتبلور مجموعات متميزة يقودها زعماء من مشارب مختلفة ، نستطيع القول بأنهم يمتازون بخصائص النخبة، وهذا ما أهلهم لحمل لواء النضال السياسي .

ترى بعض الكتابات أنَّ معالم الحركة الوطنية قديمة في الجزائر لكنها برزت بشكل واضح مع بداية الاستعمار كرد فعل[1]وتنحصر حسب أبو القاسم سعد اللهفي ثلاثة إتجاهات رئيسية هي الحزب الوطني والحزب الاسلامي والحزب الفرنسي أما الاول والثاني فجذورهما تعود الى ما قبل الاحتلال الفرنسي، في حين أن الحزب الثالث هو وليد الاحتلال الفرنسي، و يجمع في كنفه أولئك الذين ارتبطت مصالحهم مع مصالح الاستعمار الفرنسي ، ورافقت هذه التيارات التطور السياسي الذي عرفته الجزائر خلال المرحلة الممتدة من 1830 الى غاية 1900 والاخفاقات التي عرفتها حركة المقاومة المسلحة أمام الاستعمار الفرنسي، و خلق هذا الوضع وعي مجتمعي بأن المقاومة المسلحة في الظرف الآني لا تجدي نفعا ، ولا بد من بحث طرق جديدة.

أماالحركة الوطنية المغربيةفتجد جذورها في المرحلة التي عرفت إصلاح المخزن في نهاية القرن التاسع عشر، و الانتقادات التي وجهتها بعض الاقلام، للإصلاح الذي قام به المخزن قبل الاستعمار تحت ضغط الدول الاجنبية، وللحركية الهادفة الى خلق دستور مغربي في عهد السلطان عبد العزيز تحت دفع **جماعة لسان المغرب**[2]، و بمجرد دخول الاستعمار إنتقلت الى خارج المغرب لـ التنديد بالسياسة الاستعمارية من خلال الكتابات الصحفية في تركيا و تونس و مصر.

[1] -أبو القاسمسعدالله،**الحركةالوطنيةالجزائرية 1830-1900.ج 1 بيروت:دارالغربالإسلامي، 1992 . ص ص111-112**

[2]-محمد صالح الكروي ، **التجربة البرلمانية في المغرب في المغرب 1923-1997.** بغداد: مطبعة البريق، 2010. ص 38 .

لقد أبدع العامة في طرق المقاومة حفاظاعلى روح الكيان الجزائري، كيانوضعه خطر الاحتلال في محتواه التاريخي كقوة سياسية تصارع من أجل البقاء،[1]وساهمت النهضة التي عرفها الفكر العربي مع بداية القرن العشرين فيبعث الاحزاب السياسية*و تحركت النخبة بالجزائر بداية من عام 1892 ، لتطرح وضع الجزائريين المأساوي، وحقهم في الحصول على مجموعة من الحقوق الاجتماعيةوالسياسية، وتبعا لذلك تأسست مجموعة من النوادي الثقافية **كالراشدية** بالعاصمة، و**نادي صالح باي** بقسنطينة، وأُرفقت هذه النوادي بمجموعة من الجرائد والمجلات الوطنية ، وشكل هذا الحراك ظهورأول التنظيمات السياسية بالجزائر تحت تسمية،**لجنة الدفاع عن مصالح المسلمين الجزائريين** سنة 1908[2]ثم **حركة الشباب الجزائري** وتميزت هذه التنظيمات بطابعها النخبوي، والازدواجية حيث نجد فيها عناصر من الوطنيين الاستقلاليين وعناصر من المتفرنسين والداعين الى سياسة الادماج؛ وساهم ذلك في خلق مجموعة غير متجانسة ومتباينة الاهدافإلى غاية ظهور **جمعية الاخوة الجزائرية** سنة 1922كتنظيم وطني بقيادة الامير خالد ، وتعتبر هذه المرحلة بداية التأسيس الفعلي للحركة الحزبية في الجزائر تحت دفع عوامل عديدة، كالهجرة ،والنهضة العربية الاسلامية،والنضال النقابي في الحركات اليسارية بالجزائر أو في فرنسا.

لقد انتظر الجزائريون ما يقارب 70 سنة من المقاومة المسلحة، لخلق تنظيمات سياسية وبهذا فنحن أمام تكيف إجتماعي سياسي مرحلي، متباين الاهداف بين الوطنيين الاصلاحيين وبين الوطنيين الثوريين،وساهم التنظيم القانوني الاستعماري في خلق مجموعة من التنظيمات السياسية الجزائرية لتكون ممثلة عن الهيئة الناخبة الثانية بالجزائر اي الاهالي، وتعددت هذه الاحزاب والجمعياتواختلفت حول سبل وطرق التعامل مع المستعمر، وحدد ذلك قيمتها ووزنها السياسي عند العامة والادارة الاستعمارية ، مقابل هذا التباين هناك شبه إجماعفي جل التنظيمات حول الظاهرة الزعامية ، فالأحزاب الجزائرية إرتبطت بزعمائها أكثر من خلقها لمأسسة حزبية هذا لا ينفي في الوقع بنية وتنظيم حزبي.

---

[1]- أبو القاسمسعدالله،**الحركةالوطنيةالجزائرية 1900-1930. ط4، ج2بيروت: دارالغربالإسلامي،1992 .ص 70 .**

***ان الاحزاب في العالم الاسلامي عموما ومن بعدها الحركات الاستقلالية ، وليدة النهضة العربية الاسلامية، التي رافقت التواجد الاجنبي في العالم العربي والاسلامي، بعد سقوط الامبراطورية العثمانية، وهي حركة متعددة المنابع ويتجلى ذلك من خلال الاختلاف في سبل الاصلاح بين انصار الاصلاح المجتمعي، وبين انصار الثورة غير انهم يتفقون حول منهج واحد ،هو الاسلام كوسيلة دفاعية عن خصوصيات المجتمعات الاسلامية ، ولقد نتج عن النهضة العربية تياران متعارضان، الاول سلفي حنبلي النزعة يقوده رشيد رضا والثاني تغريبي علماني قد نقول ان التجربة الكمالية في تركيا كانت احدى مظاهره .**

[2]- نفس **المرجع السابق الذكر** .ص 180

عاش المغرب مصيرا مختلف عن مصير الجزائر سواء فيما تعلق بالاستعمار الذي تأخر الى غاية 1912 أو فيما يتعلق بطبيعة الاستعمار الذي تحدد في نظام الحماية الذي أدخل المغرب تحت سلطة الاستعماران الفرنسي والاسباني دون أن ينهيَّ السلطة الملكية التي أصبحت تابعة لسلطة المقيم العام، ظهرت أولى تداعيات هذه التبعية في تنحية السلطان **عبد العزيز** وتعويضه **بالأمير يوسف،** وظهرت في أعقاب ذلك عدة ثورات شعبية إصطدمت بالقوى الاستعمارية وانتهت إلىتبنى المغاربة نمط المقاومة السياسية كوسيلة دفاعية ووقائية للحفاظ على الكيان المغربي.

تعتبر سنة 1927[1] سنة مفصلية في تاريخ الحركة الحزبية المغربية من خلال التقارب بين الحركة السلفية الداعية لمحاربة البدع التي احدثتها الطرق الصوفية ، بقيادة "**علال الفاسي**" وزملائه في جامع القرويين، و اتجاه سياسي يهدف الى تكوين جمعية إصلاحية ذات طابع سياسي بقيادة "**عبد السلام بنونة**" في تطوان و"**مصطفى بلافريج**" في الرباط[*] واقتصرعمل هذه التنظيمات على المجالين الثقافي والديني ؛ لكن المُنشأ الحقيقي للحركة الحزبية في المغرب هو حادثة الظهير البربري[**]لأنه خلق وعي وطنيوسمح بانتقال الحركة الوطنية المغربية من العمل الثقافي الى العمل السياسي، وتعتبر **كتلة العمل الوطني** التي ظهرت سنة1934أولتنظيم سياسي رسمي يجمع شخصيات تنتمي إلى تيارات متباينة كـ **علال الفاسي،** و**محمد الوزاني** ، و**أحمد بلافريج** ستؤدي تدريجيا إنقسام الكتلة الى حزبين وطنيان، هما **الحزب الوطني من اجل تحقيق المطالب** بقيادة **علال الفاسي،** و**الحركة القومية** بقيادة **محمدالوزاني**.يضاف الى هذه التنظيمات الاحزاب التي كانت تنشط في المنطقة السلطانية الاحزاب الناشطة بالمنطقة الخليفية الخاضعة للاستعمارالاسباني والتي يتزعمها "**عبد السلام بنونة**" ،و تتفق الاحزاب المغربية في هذه المرحلة حول ضرورة إلتزام المستعمر بتطبيق بنود اتفاقية الحماية ، كما تجتمع حول الظاهرة الزعامية بدورها مثل نظيرتها الجزائرية.

---

[1]-عبد الله العروي، **مجمل تاريخ المغرب .** ج3الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي ، 1999، ص 205.

[*]-ظهر تنظيم سري بقياد عبد السلام بنونة في مدينة تطوان اطلق عليه تسمية "انصار الحقيقة"

[**]الظهير البربري قبل الحديث عن الظهير البربري ينبغي الاشارة الى لفظ الظهير والذي يقصد به امر سلطاني او قرار سلطاني اما الظهير البربري(16 ماي 1930) فهو أمر سلطاني صاغته السلطات الفرنسية و أصدره السلطان ويقضي بجعل القبائل البربرية ذات وضع قانوني خاص بفصلهم عن القوانين الشرعية وإخضاعهم للقوانين الجنائية الفرنسية وأنجر عنه ردود فعل في الشارع المغربي انطلقت من المساجد لتعم الشوارع وسميت هذه المظاهرات بحركة يا لطيف واعتبر الظهير البربري إرادة استعمارية هدفها إلغاء الشرع والتمهيد لتنصير الامازيغ.

- **معالم النسق الحزبي قبل الاستقلال**

انَّ الحركة الحزبية في المغرب وليدة الظاهرة الاستعمارية وهو نفس الاستخلاص عندما يتعلق الامر بالجزائر ويبدو أنَّ التباين والاختلاف الذي كان يميز الحركة الحزبية في الجزائر هو نفسه في الحالة المغربية،هذاالتعدد المتولد عن التباين الاجتماعي،أفرزعدد معتبر من التشكيلات السياسية لكن التوجه الاستقلالي لأحزاب دون غيرها سيخلق الهيمنة التدريجية لحزب واحد في كل بلد على المجال السياسي والمجتمعي من خلال المنهج الواضح مقارنة مع الاحزاب الاخرى، ومن خلال الامتداد الوطني لهاتين التشكيلتين، فنجم شمال افريقيا الذي تحول الى حزب الشعب ثم حركة الانتصار، كان حزبا وطنيًا استقلاليا منذ النشأة ،متغلغل في الحركة العمالية بالجزائر وفرنسا بالإضافة الى تركيبة قيادية تمزج بين نخبة متشبعة بالثقافة الفرنسية والفكر التحرري، ونخبة متشبعة بالبعد العربي الإسلامي وبرجوازية صغيرة متعددة المنابع، وهو وضع خلق روابط بين المجتمع المعدوم والحزب الرمز، وسمح لهذه التشكيلة بأن تكون الحزب الوطني الاستقلالي دون منافس،وساهم التحول الذي عرفه الحزب في ربيع 1953 وصيف 1954 في ظهور التنظيم الذي سيعلن انطلاق الثورة المسلحة تحت تسمية **جبهة التحرير الوطني**، الوريث الشرعي لنجم شمال افريقيا،والذي أرغم كل التشكيلات السياسية على الانضواء تحت لوائه في جبهة وحدوية تهدف الى الاستقلال، فبيان أول نوفمبر يدعو الى تشكيل جبهة تحريروطنية يندمج فيها كل الوطنيين أحزاب وتنظيمات و أفراد[1]. اذن شكلت وثيقة الاستقلال الجزائرية إنْ صح التعبيرالنص القانوني المحدد للنسق الحزبي خلال مرحلة النضال المسلح.

أما في المغرب فقد ساهمت الاحداث التي رافقت تقديم وثيقة الاستقلال سنة 1944 ببروز **حزب الاستقلال** كحزب وطني استقلالي بقيادة **علال الفاسي**، و أتباعه الذين ينتمون في غالبيتهم الى التيارالعروبي الاسلامي، يضم الحزب أكثر من مليون عضو، ويمتد على كامل التراب الوطني، ومن ورائه حركة نقابية قوية، كمايملك جيش تابع له، وهو في رأي الكثيرين المحقق الفعلي للاستقلال المغرب [2]هذه المعطيات كانت توحي بإمكانية تحول حزب الاستقلال إلى حزب واحد

[1]سليمان الشيخ ،**الجزائر تحمل السلاح او زمن اليقين: دراسة تحليلية في تاريخ الحركة الوطنية والثورة المسلحة** .ترجمة ك محمد حافظ الجمالي ، لبنان: الدار المصرية اللبنانية، 2003.ص 345.

[2]-Michel Branciard ,**le Maghreb au cœur des crise.**France : Edition chronique sociale ,1994.pp 52,533.

مهيمن لكن الطابع المحافظ الذي ميز زعامة الحزب،و ربط عودة الملك من المنفى باستقلال المغرب جعل الملك منافسا للحزب على السلطة كما لعبت السلطة الاستعمارية بدورها على إضعاف الحزب من خلال إشراك كل الاحزاب في مفاوضات الاستقلال، وتشكيل حكومة وحدة وطنية تجمع كل التنظيمات السياسية.

ج. الصراع على السلطة يصنع النسق الحزبي

لقد أفضى الاستقلال بالجزائر والمغرب إلى بروز تنظيمان سياسيان وطنيان قويان وصاحبا شعبية كبيرة في أوساط الجماهير ، لكن بمعطيات مختلفة، وتطور خاص بكل حركة وطنية ، فاذا كانت جبهة التحرير كرمز للكفاح المسلح إستطاعت بعد الاستقلال أن تكون الحزب الواحد الطلائعي، فهذا وليد من جهة طبيعة السلطة فيالجزائر، وطبيعة الجبهة نفسها بعد1956 والتي جمعت مختلف التشكيلات السياسية بالإضافة الى لعبها دور الدولة، فهي المؤسسة أو التنظيم الوحيد الخالق للتنظيمات الاخرى كما أنها المنبع الذي نعود اليه من أجل تصنيف الوطنيين وغير الوطنيين ، ورغم رهان الصراع على السلطة بعد الاستقلال، ومن يحكم الجزائر بين مختلف الزمر المكونة للجبهة، فإن الحزب لم يُنتقد إلا نادرا، بل و أبدى المؤتمرون في طرابلس بليبيا في ماي– جوان 1962 دعم صريحا أو ضمنيا للحزب حتى يصبح صاحب الدور الاساسي في جزائر الاستقلال، وتجلى الدور الريادي للحزب من خلال التعدي على صلاحيات الهيئة التنفيذية المؤقتة في إعداد قائمة المرشحين للمجلس التأسيسي و في التعدي على صلاحيات المجلس التأسيسي المنتخب فيما يتعلق بإعداد دستور 1963 ، وهو الدستور الذي كرس نظام الحزب الواحد ومنع التعددية الحزبية وجعل جبهة التحرير حزب طلائعيا يقود مسار التنمية[1]

ان الواقع السياسي الذي افرزه استقلال المغرب كان شبيه بوضع إنتقالي تسيطر عليه قوتان، واحدة تقليدية تعود جذورها الى أربع قرون على الاقل، والثانية حديثة منشأها النضال السياسي والكفاح المسلح ضد الاستعمار، وساهم هذا الامر بالذات في جعل **حزب الاستقلال** منافس رسمي على السلطة ،وسيعرف المغرب تعايش **حزب الاستقلال** والمؤسسة الملكية في انتظار الصدام الذي يتولد عن التفوق، وستسمح مكانة المؤسسة الملكية بالتفوق التدريجي، من خلال توظيف السلطات

[1]- Lise Garon**, l'obsession unitaire et la nation trompée, la fin de l'Algérie socialiste**, Canada : presse de l'université de Laval, 1993. p 2

التقليدية للسلطنة، ثم من خلال تكوين حكومات وحدة وطنية بعد الاستقلال، لم يلعب فيها **حزب الاستقلال** سوى دورا هامشيا، حيث أوكلت رئاستها الى شخصيات قريبة من الملك ومعروفة بالاعتدال، في ذات الوقت سيساهم البناء المؤسسي للسلطة في إعادة توزيع موازين القوى، سواء تعلق الامر بالمؤسسة الملكية نفسها ، أو في رسم معالم النظام الحزبي المستقبلي[1]، ورغم محاولات التغلغل الاداري التي بادر بها حزب الاستقلال من أجل تقوية نفسه على حساب الجهاز المخزني، إلا أنه يُلاحظ بأن الصفة اللاتجانسية التي تأسس عليها الحزب، سيكون لها إنعكاسات ستساهم في إضعاف الحزبأمام المؤسسة الملكية ، هذه الاخيرة ستلعب على هذه التناقضات من خلال منح رئاسة الحكومة، **لحزب الاستقلال** لكن بدون منحه بعض الوزارات السيادية ، ومن نتائج ذلك نفورعدد كبير من المناضلين عن حزب الاستقلال ، ثم الانشقاق الذي خلق **الاتحاد الوطني للقوات الشعبية** وهو الجناح اليساري الذي كان يحتوي أيضا بدوره زمر متباينة وغير متجانسة لكنها تجتمع الاشتراكية كخيار.

لقد أدى الانقسام داخل الحزب في الواقع إلى وضع جديد يعتبر منعرج مهم في تاريخ المملكة المغربية وذلك قبل صدور أول دستور في تاريخ المغرب، من خلال حل الحكومة، وتكوين حكومة وحدة وطنية بقيادة الملك ، وبداية من هذا التاريخ سيتحول الملك من الوظيفة التحكيمية المخولة للملك في التقليد المغربي الى الحكم الفعلي ، لقد احتاجت المؤسسة الملكية الى 4 سنوات تقريبا من أجلإعادة بناء مخزن جديد بـ أسس تقليدية– حديثة ،إستفادت خلالها من الانشقاقات التي كانت تنخر حزب الاستقلال، بل أكثر من ذلك لعبت المؤسسة الملكية على تغذية الانشقاق، كما كان يفعل المخزن قديما مع القبائل من خلال السياسات التي تبناها النظام، وكان لسياسة الانفتاح على العالم الخارجي، التي تبناها النظام دورا في إحداث القطيعة بين حزب الاستقلال و البورجوازية الصناعية والتجارية،هذه الاخيرة رحبت بهذا الخيار، بالمقابل اعتبر حزب الاستقلال ذلك بمثابة تَنكُر للمقاومة الوطنية ، كما أنهت المؤسسة الملكية الجدل القائم حول إمكانية تحول حزب الاستقلال الى حزب واحد، بـ إقرار التعددية السياسية مباشرة بعد الاستقلال في قانون الحريات العامة الصادر في 1958 ثم تقنين منع نظام الحزب الواحد في دستور 1962 ، وبهذا

[1]- أنظر الفصل الثالث من دستور 1962 الذي ينص على ان **"الأحزاب السياسية تساهم في تنظيم المواطنين و تمثيلهم ، ونظام الحزب الوحيد ممنوع بالمغرب"**. المملكة المغربية،**الجريدة الرسمية**، العدد 2616 مكرر ، الصادرة في 22 رجب 1388 الموافق لـ 19 ديسمبر 1962 ، ظهير شريف لتنفيذ الدستور، ص 2994.

فانه قانونيا تم قطع الطريق امام حزب الاستقلال وبشكل خاص الجناح اليساري المنشق عنة والممثل في الاتحاد الاشتراكي حتى لا يقيم نظام الحزب الواحد كما كان جاري في أغلبية الدول التي خرجت من الاستعمار.

يعبر خيار الحزب الواحد في الجزائر عن سيرورة تاريخية تبدأ كما اشرنا بوثيقة الاستقلال التي انهت التعددية الحزبية في الجزائر ،كما يرتبط بالعلاقات التي كانت تربط الثورة الجزائرية بالمعسكر الشرقي وبالمشرق العربي، وفرضيات أخرى تقول بأن الشعب الجزائري غير واعي بمسؤولية الاستقلال، و أنَّ الحزب الواحد الطلائعي هو الوحيد المؤهل لقيادة مسار التنمية، بعد ان نجح في تحقيق الاستقلال ،و بهذا دخلت الجزائر عهد النظام السياسي المبني على الحزب الواحد[1].

- **طبيعة النظام الحزبي بعد الاستقلال**

إذن ظهرت معالم النظام الحزبي في الجزائر والمغرب على ضوء الرهانات السلطوية التي حددتها تجربة النضال السياسي والعسكري من أجل الاستقلال فارتسمت التعددية السياسية في المغرب والتي كرسها رسميا دستور 1962 في وقت تجسد نظام الحزب الواحد بالقوة ثم بالقانون في جزائر الاستقلال .

كانت جبهة التحرير الوطني في الحقيقة تحمل معنى الجبهة بكل ما تريده الكلمة من معاني، فهيحاملة لتراكمات تاريخية ونضال السياسي لنخبة ثورية متعددة الاتجاهات، وهكذا كان الحزب الواحد شبيه إلىحد كبير بـ تجمع تعددي تتصارع داخله قوى اليساروااليمين، والمتفتحين والمحافظين، والاسلاميون واللائكيين، و هيمن هذا الوضع الى غاية الانفجار الذي خلق تعددية سياسية بالجزائر وعاشت الجزائر احادية مقننة الى غاية صدور دستور 1989 وعبرت المرحلة الاحادية عن محاولات يائسة لطمس التعددية السياسية المعبرة عن التعددية السوسيولوجية كما عبرت عن تناقضات عميقة في استعمال الحزب كرمز لتثبيت الحكم من جهة واستعمال احد الاحزاب السياسية التي تنشط في الخفاء لتمرير مشاريعه الكبرى[2] ان التعددية الحزبية التي فجرتها احداث

[1]- انظر دستور 1963 المادة 23 منه والتي تنصجبهة التحرير الوطني هي حزب الطليعة الواحد في الجزائر. يمكن الاطلاع على الدستور من الموقع الالكترونيhttp://www.el-mouradia.dz/arabe/symbole/textes/constitution63.htm

[2]-Brahim Brahimi,**Le pouvoir, la presse et les intellectuels en Algérie**, Paris : Edit l'harmattan, 1989.P197.

اكتوبر 1988 جاءت تعبير عن الكبث السياسي والمجتمعي الذي عاشته النخبة السياسية خلال الفترة الاحادية، فاتخذت التعددية السياسية حجما عدديا ولعبت المادة 40 من دستور 1989 ثم قانون الجمعيات ذات الطابع السياسي[1] دورا في تكريس نظام حزبي تعددي يخضع لنظام الاخطار[2] وهو أمر لم يخدم التعددية الحزبية وساهم بانتشار عدد كبير من الاحزاب وهذا الوضع يخدم السلطة ويخدم حزب جبهة التحرير الذي احتفظ بنفس التسمية واحتفظ بهيكلته المؤسساتية المنتشرة في جميع انحاء الوطن، وبهذا كان يتقدم بخطوات عديدة جل الاحزاب السياسية الاخرى، ما عد الجبهة الاسلامية للإنقاذ التي تعتبر نتاج للتحول السياسي بالجزائرونتاج لتراكم تجربة الحركة الاسلامية بالجزائر ووسائل التعبئة التي تستعملها والتي يمكن إدراج المساجد فيها ،وبهذا فهي تتساوى او تتفوق عن جبهة التحرير من حيث الانتشار، وهذا سبب من بين الاسباب التي تفسر تفوق الاحزاب الاسلامية في الجزائر قبل توقيف المسار الانتخابي بالجزائر.

إنَّ الظاهرة التعددية بالجزائر نتاج لمخاض عسير يعبر عن الواقع المجتمعي لكنها في ذات الوقت حاملة لرواسب الممارسة الاحادية و البعد القبلي، لأن الاتجاه الاحادي خلق إستنساخ أحادي لا شعوري لدى كل الاحزاب وخلق أيضا مشكل الزعيم المؤسس، والخليفة المنتظر، كما خلق سيطرة بيروقراطية هي في الواقع أوليجارشية حزبية داخلية تكبح وصول النخب الجديدة،الامر الذي يخلق إنقسامات وإنشقاقات و"تصحيحيات" الهدف منها ليس الاصلاح الحزبي ولكن تثبيت أوليجارشية حزبية جديدة، وهذه الممارسة تعود بنا الى القبلية أساس السلطة في كل المغارب.

لقد أفضى الاستقلالفي المغرب بعد مرحلة تعايش النصراع بين القصر الملكي والجناح الاكثر راديكالية في حزب الاستقلال ، وانتهى الامر في النهاية البإنتقال الوضع السلطوي إلى الملك الذي أصبح بفعل الاحداث السياسية المرافقة لاستقلال المغرب، و إستنادا للدستور محورالحياة السياسية، حتى لا نقول أصبح الحزب الواحد الشعبوي والطلائعي، فالانتقال من الدور التحكيمي الى مشارك رسمي في الحياة السياسية جعله مهيمن على الحياة السياسية بالمغرب، وساهمت الاستحقاقات

[1] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،**الجريدة الرسمية** ، العدد 27 الصادر بتاريخ 1989/07/05 ، قانون رقم 89 /11 المؤرخ في 2 ذي الحجة الموافق لـ 5 يوليو 1989**. يتعلق بالجمعيات ذات الطابع السياسي**

[2]- حول موضوع الاخطار والترخيص ((انظر بوكرا إدريس، "نظاماعتمادالأحزابالسياسيةطبقالأوامر 9/97، بينالحريةوالتقييد))، **مجلةإدارة**، المدرسةالوطنيةللإدارة،المجلة 8، العدد 2 ، 1989.ص 45.

الانتخابية التي رافقت استقلال المغرب والنمط والتقسيم الانتخابي[1] المعتمدان من طرف الادارة في ترجيح كفة الاحزاب المساندة للسلطة حتى لا نقول الاحزاب التي يصنعها القصر الملكي وسيكون للانزلاق نحو التسلطية بعد أحداث مارس1965 دور في كبح الحياة السياسية ودخول المغرب مرحلة انتقالية تتخللها إنتفاضات وإصلاحات ، واصبحت الاحزاب السياسية متفككة تعيش الانقسامات ،ورغم تقنين التعددية وفتح التنافس الانتخابي الا أنَّ الوضع السياسي لم يرقى لفتح الحياة السياسية فعليا من خلال التدخل المباشر أو غير المباشرللمخزن في صناعة الحزب المنتصر في الانتخابات،و الذي يوظف للحكم باسم التعددية السياسية المدسترة ، ويساعده على الفوز بالانتخابات سواء بدعم لوجستيكي أو من خلال التقطيع الاداري أو بواسطة نظام انتخابي،يضاف الى هذا البنية المؤسساتية للبرلمان والتي تمنح إنتخاب ثلث من البرلمان الى ممثلي المجالس المحلية والغرف المهنية وهذا وضع ساهم بدوره في اضعاف التمثيل الحزبي، كما سيلعب الملك على البعد الديني للمملكة بإنشاء فرع للدراسات الاسلامية[2] داخل الجامعة لمنافسة قوى اليسارالمسيطرة على الحياة الطلابية، إنَّ التدخل المستمر للجهاز المخزني في الحياة السياسية يصنع خريطة حزبية شبيهة بالفسيفساء لكنها لا تخرج عن ثلاثة تيارات اساسية اليسار بأشكاله المختلفة ، الاسلام السياسي المعترف به والجمعيات الدينية المحضورة، اليمين التقدمي العلماني والمحافظ ويخلق التدخل المستمر للمخزن حياة سياسية تتوافق مع الاستراتيجية التي يرسمها المخزن للبقاء وتبين بوضوح استراتيجية التكيف التي تبناها المحزن نتيجة انتقاله من مخزن سلطاني تقليدي الى مخزن ملكي حديث وتتضح معالم التكيف في توظيف الاحزاب المنتصرة في الانتخابات لضرب الاحزاب الاخرى من جهة، وضرب شعبية هذه الاحزاب بدفعها الى تبني سياسات غير شعبية الامر الذي يفقدها مصداقيتها وهذا ما يحدث اليوم مع الحزب الاسلامي العدالة والتنمية .

[1] - ريمي لوفو ، **الفلاح المغربي المدافع عن العرش**. ترجمة:محمد بن الشيخ، المغرب: منشورات وجهة نظر، 2011. ص 46-47.

[2]-Bernard Cubertafond, **Pour comprendre La vie politique au Maroc**. Paris : Edition L'Harmattan, 2001. P88.

❖ الخاتمة

إنَّ النسق الحزبي في المجتمعات الغربية معبر في الواقع عن الظاهرة الحزبية نفسها فهي تجربة أصيلة إنْ صح التعبيرلأنها وليدة التكوين التاريخي والمجتمعي للمجتمعات الغربية، ووليدة الصراعات الفكرية والمصلحية والتي انتهت بهيمنة انساق حزبية تتماشى مع الصراعات التي كانت تميز تلك المجتمعات ، وادت الممارسة الديمقراطية الى تثبيت أنساق حزبية تنافسية في أغلب الدول الغربية ، بالموازاة تعتبر الاحزاب السياسية في العالم غير الغربي ظاهرة دخيلة فهي وليدة التجربة الاستعمارية التي عرفتها أغلب دول العالم الثالث، والنضال السياسي والعسكري للحركات الوطنية ، في حين يعبر النسق الحزبي عن الخيارات السياسية للنخبة الحاكمة في كل بلد؛ ولا يستثنى النسق الحزبي في المغرب والجزائر عن هذا المسار فهما وليدا متغيرات ظرفية خاصة بكل بلد ففي الوقت الذي أفرز استقلال المغرب تنافس قوتان على السلطة متساويتان مع ميل نسبي في النفوذ لصالح المؤسسة الملكية على حساب حزب الاستقلال وجيشه، خلق الوضع الاستقلالي في الجزائر صراع على السلطة بين زمر متعددة باسم المشروعية التاريخية والعذرية الثورية ، وولد ذلك رغبة عند كل طرف في الاستحواذ على السلطة باسم جبهة التحرير، الحزب الرمز، رمز الوحدة، رمز الثورة ، رمز الاستقلال، و من تم أداة تعبئة جماهرية لا يمكن الاستعاضة عنها ، هكذا ارتسم نظام الحزب الواحد في أذهان الحركة التحررية بعد الاستقلال بالجزائر، بالمقابل تكرست التعددية الحزبية كرغبة من المخزن لضرب حزب الاستقلال النافذ، والذي كان يشكل خطر على المَلَكِية المغربية آنذاك سيما الجناح الراديكالي فيه بقيادة المهدي بن بركة، ولهذا الغرض إحتاط المخزن لمنع نظام الحزب الواحد مباشرة بعد استقلال المغرب بواسطة القانون وبأساليب أخرى.

لقد أدى تطور السلطة في البلدين الى ظاهرة أساسية اجتمعت في النظامين السياسيان فيما يتعلق بالأحزاب السياسية في المغرب والجزائر وفي العهدين الاحادي والتعددي بالجزائر ، وهي أنَّ الحزب او الاحزاب لا تحكم إلا عندما يريد النظام ذلك فالمتتبع للحياة السياسية في البلدين يبدو له جليا أنَّ من حكم الجزائر في العهد الاحادي ليس الحزب، ومن يحكم الجزائر في العهد التعددي ليست الاحزاب،و أكبر دليل على ذلك انَّ الاغلبية البرلمانية في الجزائر لا تشكل الحكومة بل رئيس الجمهورية هو من يعينها ، ونفس الشيء في المغرب يحتل الملك دستوريا و رمزيا وضعا يسمو به على جميع القوى السياسية الفاعلة ، ومن هنا نقول بأن مشكلة الانساق الحزبية، تطرح

نفسها عندما يناط الحزب بوظيفته الاساسية، والتي تتلخص في التنافس على السلطة وممارستها، ولا تطرح نفسها عندما تكون الاحزاب السياسية مجرد فزاعات نوهم بها الغرب، دون أنْ نوفر لها الاطر النظامية و الممارساتية.

انَّ النسق الحزبي في الحقيقة معبر عن التفاعل المجتمعي والذي يتطور لينتقل الى المجال السياسي كمجال تعبيري– مطلبي ويرتقي تدريجيا ليصبح تمثيلي، ودون الغوص في سياق تاريخي مجتمعي نستطيع القول بان النسق الحزبي في البلدين ممارساتيا واجتماعيا تتنازع وتتصارع فيه قوى تقليدية محافظة وقوى تقدمية ويتفرع عن هذان التياران مجموعة من الاحزاب السياسية، وهذا ما يفسر جانب من الانشقاقات التي تحدث في الاحزاب بالجزائر والمغرب، فهي تتفق حول مبادئ أساسية وتفترق على جزئيات ، وهي ظاهرة متجذرة في المجتمع المغاربي عموما بالنظر الى البنية القبلية للمجتمع فيه، ونظام اللف* الذي ميز قبائل الشمال الافريقي قديما، وحال دون ان ترتقي الى تكوين قوى إقليمية تدفع العدو الخارجي.

تعيش الاحزاب السياسية في البلدين على موروث تاريخي يرتبط أساسا بالزعيم المؤسس وهي ظاهرة قديمة في المغرب والجزائرعندما يتعلق الامر بالدولة اين تتفسخ الدولة بمجرد وفاة الزعيم المؤسس ونفس الظاهرة موجودة في الاحزاب، حيت تنشق الاحزاب ويتفرع عنها أحزاب فطرية عندما يذهب الزعيم او يعاد النظر في سلطته داخل الحزب، وهذا نتاج الثقافة القبلية من جهة وغياب مأسسة ديمقراطية داخل الاحزاب السياسية .

من خلال دراسة النسق الحزبي بالمغرب والجزائر يلاحظ ان السلطة السياسية وبشكل خاص وزارة الداخلية هي صاحبة الرأي الاخير في صناعة النسق الحزبي من خلال فرضة لنظام الترخيص في تأسيس الاحزاب السياسية ، بالإضافة الى تحكمها في تقسيم الدوائر الانتخابية واختيار نمط الاقتراع بالكيفية التي تخدم مصالحها ومصالح المجموعة الحاكمة ، وبهذا نستطيع ان نقول بأن الظاهرة الحزبية في الجزائر والمغرب لا تزال في شكلها البدائي لأنها ترتبط بعملية التحول الديمقراطي والتحول الديمقراطي نفسه يعتبر إما انه في مرحلة مخاضية اذا اخذنا بعين

***يقصد باللف التحالف بين القبائل بغرض الاستقواء ضد العدو وينعقد لذلك اجتماع تكون طقوسه الاولى بذبح ثور تأتي به القبيلة الراغبة في اقامة التحالف تعبير عن الاستجارة وكان من العار ان ترفض القبيلة المستجار بها الدخول في الحلف المقترح.**

الاعتبار الاليات الموظفة لتكريسه أو انه ظاهرة غائبة اذا نظرنا الى التضييق المرافق للممارسة الديمقراطية في البلدين .

في النهاية تأتي هذه الورقة كمحاولة تفسيرية للواقع الحزبي في الجزائر والمغرب على ضوء المعطيات التاريخية التي كانت توحي ببلورة نسقين متشابهان في البلدان لكن في النهاية ارتسمت الاحادية في الجزائر استجابة الى تفوق جبهة التحرير بينما ارتسمت التعددية استجابة لتفوق المخزن .